

تأثير التضخم الركودي على النمو الاقتصادي في الدول النامية للمدة 1984 – 2002

د. فواز جارالله⁽¹⁾
هيثم أكرم سعيد⁽²⁾

الملخص

قدم الإطار النظري عرضاً تفصيلياً لطبيعة الجدل القائم بين التيارات الفكرية المناهضة لآراء وأفكار كينز ونظرية فيليبس وأنصارهما والمتمثلة بمدارس التضخم الركودي في الاقتصاديات الرأسمالية وانعكاسات آراء كل مدرسة على اقتصاديات الدول النامية فضلاً عن سعى الدراسة إلى توضيح مسار التضخم في البلدان النامية ومدى العلاقة بين هذا المتغير والنمو الاقتصادي. ولقد انبثقت أهمية دراستنا من خلال إثبات فرضيتنا القائلة إن التضخم الركودي له التأثير ليس فقط في الاقتصاديات الرأسمالية بل يتعداه إلى الاقتصاديات النامية. يفترض البحث أن العوامل الداخلية والخارجية كان لها الدور المؤثر في إبراز ظاهرة التضخم الركودي لبلدان العينة موضوع الدراسة وانعكاسها على النمو الاقتصادي في هذه البلدان. لقد أظهر البحث أن التضخم الركودي في بداياته كان له التأثير الإيجابي في بعض دول العينة لكن هذا التأثير كان بمعدلات متناقصة. إذ ظهر ذلك جلياً في الأرجنتين والبرازيل وكوستاريكا فضلاً عن شبلي بعد أن تم إسقاط متغير الزمن فيها. كما استنتج البحث كذلك أن التضخم الركودي في بداياته لم تظهر تأثيراته في فنزويلا والإكوادور، لأن هذه الدول تتميز في باقي دول العينة بأنها دول استفادت من عوائدها النفطية في تخفيض أثر التضخم الركودي على النمو الاقتصادي.

Abstract

The theoretical frame of the present study has Presented a detailed presentation for the nature of the dispute existed among the intellectual trends that reject Keynes thoughts and opinions and Philips and his supporters' theory represented by the schools of stagflation in the capitalist economics and the reflections of the opinions of each school on the economics and the developing countries. In addition, the study attempts to explain the inflation line in the developing countries and the relation between this variable and the economic growth, and to present a brief view about the unemployment situation in those countries as well, The importance of the present research comes out from the verification of its hypothesis which says that the stagflation has an influence not only on capitalist economics but also on the developing economics. The research

تاريخ الاستلام:
2009/06/01

(1) أستاذ مساعد، عميد كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

(2) مدرس مساعد، باحث اقتصادي.

hypothesizes that both the internal and external factors have their influential role in showing the stagflation phenomenon for the countries under investigation and its reflection on the economic growth in those countries. The study has shown that the stagflation in its outset has positively influenced some of the sample countries. Nevertheless, that influence has been in decreased rates. That has been obvious in Argentina, Brazil, Costa Rica, Uruguay, as well as Chile after dropping the variable of time. The study has also concluded that the stagflation in its outset has a not shown its effect on Venezuela and Ecuador because these countries are distinguished among the sample countries in that they have benefited from the oil incomes to cut down the effect the stagflation on the economic growth.

المقدمة:

أصبحت ظاهرة التضخم والبطالة مشكلة ملازمة لاقتصاديات دول العالم المختلفة والتضخم ظاهرة عامة تصيب غالبية اقتصاديات دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، ويتميز بسرعة انتشاره من بلد لآخر، وبقوة نموه من فترة لأخرى وبصعوبة السيطرة عليه، إن العالم قد عرف عبر فترات التطور المختلفة، أوقاتاً كانت فيه الأسعار تنجح نحو الارتفاع الشديد وبخاصة في فترات الحروب والأزمات والكوارث، بيد أن هذه الفترات كانت تعقبها فترات أخرى تميل فيها الأسعار نحو الاعتدال أو الهبوط أو الارتفاع بمعدلات مقبولة، أما الآن فمن الملاحظ أن ثمة (فورة سعرية) متواصلة في مختلف بلدان العالم وإن تباينت قوتها من بلد لآخر ومن فترة لأخرى تبعاً لاختلاف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول وتبعاً لتباين الأنظمة الاجتماعية السائدة فيها ومنذ نهاية الحرب الكورية وحرب فيتنام انتقلت هذه الظاهرة إلى الدول النامية التي عانت من معدلات مرتفعة للتضخم وبالأخص دول أمريكا اللاتينية، التي وقعت هي الأخرى أسيرة التضخم والبطالة في آن واحد أو ماصطلاح على تسميته بالتضخم الركودي، الذي أثر في أدائها الاقتصادي وتراجع معدلات نموها الاقتصادي وزيادة حجم المديونية الدولية في البعض منها.

ومع بداية عقد السبعينات أخذت اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى، وبالذات الاقتصاد الأميركي تعاني من هذه الظاهرة الاقتصادية التضخمية التي كانت غير مألوفة الواقع في الاقتصاد آنذاك والتي أطلق عليها العديد من خبراء الاقتصاد اصطلاح التضخم الركودي Stagflation والمشتق من الركود Stagnations والتضخم Inflation والتي من خلالها بدأت تهدد الأنظمة الرأسمالية إذ تزامن بدوره مع تزايد أسعار النفط والطاقة بشكل عام في تلك الفترة، مما أدى إلى تفاقم هذه الظاهرة.

أهمية البحث:

تتطلب أهمية البحث من خلال الإطار النظري المعني بمدارس التضخم المركزي الركودي في الاقتصاديات المتقدمة ومدى انعكاس آراء كل نظرية على اقتصاديات الدول النامية، إذ قمنا بمقارنة آراء كل مدرسة على حدة في اقتصاديات الدول النامية إشارة إلى

تأثير التضخم الركودي على النمو الاقتصادي في الدول النامية

انتهاء فرضية فيليبس وظهور التضخم الركودي ومدى تأثير هذه الظاهرة على معدلات النمو الاقتصادي في هذه البلدان.

مشكلة البحث:

لقد شهدت مرحلة السبعينات من القرن الماضي بروز ظاهرة التضخم الركودي Stagflation على الرغم من أن التجارب الدولية قد أعطت نتائج متباينة في تطبيق سياسات وإجراءات وصندوق النقد الدولي من أجل تخفيض حدة هذه الظاهرة على العديد من الدول وبالأخص البلدان النامية، إلا أنها لم تنجح في ذلك كون أن الغرض من هذه الإجراءات هو تحقيق فوائد أو مصالح تنعكس بصورة إيجابية على الدول الرأسمالية الصناعية وبالمقابل تفاقم الأزمة على الدول النامية وبالأخص دول أميركا اللاتينية.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة وتحليل أثر التضخم الركودي في النمو الاقتصادي في بلدان الدول النامية وذلك من خلال الاعتماد على الأطر النظرية والتطبيقية، والتأكيد على تحليل النتائج والمسببات لهذه الظاهرة وتأثيراتها على معدلات النمو الاقتصادي لهذه الأقطار.

فرضية البحث:

تنطلق فرضية البحث من خلال إثبات أن العوامل الداخلية والخارجية كان لها الدور المؤثر في إبراز ظاهرة التضخم الركودي لبلدان العينة موضوع الدراسة وانعكاساتها على النمو الاقتصادي في هذه البلدان.

منهج البحث:

اعتمد الباحثان على التحليل الخاص بظاهرة التضخم الركودي بعد انتهاء فرضيات منحى فيليبس واستعراض هذه الظاهرة في الدول المتقدمة والنامية وصولاً إلى أنموذج تركيب خطي يتم من خلاله احتساب معدل التضخم الركودي من خلال العلاقة بين التضخم والبطالة ومن ثم أثر هذه الظاهرة في النمو الاقتصادي لبلدان العينة المختارة.

الإطار النظري للبحث:

كان من أهم النتائج التي تمخضت عنها النظرية العامة لكينز، تركيز التحليل الاقتصادي على معالجة البطالة والتوظيف وكان ذلك أمراً منطقياً، لأن النظرية العامة لكينز كانت في الحقيقة تعني تحقيق التوظيف الكامل أبان أزمة الكساد الكبير (1929 – 1933). وبعد أن استعادت دول غرب أوروبا وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية مساراتها الاقتصادية، بدأت مشكلة التضخم في الظهور في الوقت الذي تراجعت فيه معدلات البطالة^(*) ومن هذا المنطلق بدأ العديد من الاقتصاديين بدراسة العلاقة ما بين التضخم والبطالة.

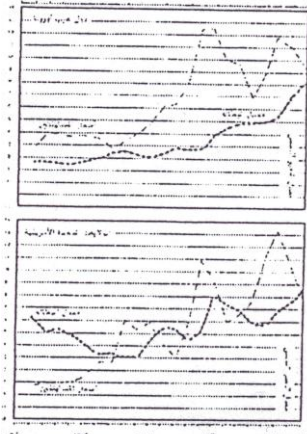
إن ظاهرة منحى فيليبس قد أصبحت سائدة في التحليل فترة طويلة على المشاكل التي تواجه السياسات الاقتصادية الكلية وخاصة في عقد الستينات من القرن العشرين (حينما كانت الكينزية هي الفلسفة الاقتصادية المسيطرة)، فضلاً عن عامل التشاؤم وذلك حول وصول الاقتصاد القومي إلى مرحلة التوظيف الكامل عبر تغيرات الأجور والأسعار، مع

(*) Issues in Economics Today, Robert C. Guell u.s, 2007, PP 70 – 81.

الحفاظ على الاستقرار النقدي كلما أمكن، فعلى وفق المنطلق الذي جاء به منحى فيلبس فالبطالة هي الثمن المدفوع من قبل المجتمع من أجل تحقيق التوظيف الكامل وعلى هذا الأساس، كانت المشكلة الاقتصادية التي تواجه السياسة المتبعة في البلدان الصناعية الرأسمالية هي كيفية الوصول إلى التوليفة المثلى بين معدلات البطالة.

فمنذ أوائل السبعينات بدأ المستوى العام للأسعار بالاتجاه نحو الارتفاع المستمر، في الوقت الذي تزايدت فيه معدلات البطالة وعلى نطاق واسع (الشكل 1) الذي يوضح ظاهرة تزامن التضخم مع البطالة، في دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وهو أمر يتعارض مع ما جاء به فرضية منحى فيلبس، إذ أصبح من الممكن أن يكون المعدل معيناً للبطالة أكثر من معدل مرافق للتضخم.

وهنا نجد أن فرضيات منحى فيلبس قد أنهت تمكنهم من تفسير حالة التضخم الركودي و Stagflation التي تعني تزامن أو تلازم ارتفاع معدلات البطالة والتضخم.



الشكل (1)

كما تعد مشكلة الدورات الاقتصادية Business من المشكلات الرئيسية التي تواجه معظم دول العالم للأسعار وقد تتفاوت هذه التقلبات في حدها بين التقلبات المعتدلة والضعيفة أو المدمرة الشبيهة بالكساد العظيم الذي أصاب البلاد الرأسمالية في الثلاثينات من القرن الماضي والمشكلة المالية التي يمر بها العالم اليوم.

وقد بين لنا التاريخ الاقتصادي أن أي بلد لا ينمو أبداً بطريقة متناسقة، فهناك فترات من التوسع والازدهار الاقتصادي الباهر تتلوها سنوات من الركود الاقتصادي ثم الكساد إذ ينخفض الناتج القومي وتراجع الأرباح والدخل القومي الحقيقي، وتتفاقم معدلات البطالة إلى مستويات متدنية مع خسارة أعداد كبيرة من العمال لوظائفهم، وتحدث الدورة الاقتصادية حين يتسارع النشاط الاقتصادي، ويتأرجح مجموع الناتج القومي والدخل والعمالة الذي يدوم عادة مدة تتراوح ما بين سنتين إلى عشر سنوات تتصف بتوسع معظم القطاعات الاقتصادية أو انكماشها.

والسؤال المطروح هو كيف تعرضت الاقتصاديات النامية لأزمة التضخم الركودي وما هي الأسباب الكامنة وراء ذلك؟

الإجراءات التي ساهمت بتفاقم معدلات التضخم: اقترح الصندوق في برامجه الإجراءات الآتية:

أ. زيادة أسعار الطاقة الأمر الذي أدى إلى زيادة تكاليف الإنتاج في قطاعات الاقتصاد الوطني جميعها.

ب. زيادة سعر الفائدة مما زاد في تكاليف الاستثمار ومن ثمة ارتفعت تكاليف الإنتاج.

ج. رفع الضرائب غير المباشرة وزيادة أنواعها.

د. زيادة أسعار وتعريفات الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة للموظفين.

هـ. إلغاء الدعم السلعي وخاصة المخصص للسلع الغذائية، إذا كان هذا الدعم يساعد الفقراء والمحتاجين وذوي الدخل المحدود والموظفين على تدبير أمور حياتهم المعاشية (سامولين وآخرون، 1995).

2. الإجراءات التي ساهمت بالركود: قدم الصندوق مجموعة من الإجراءات المالية والنقدية للدول النامية بهدف تخفيض الطلب وأهمها:

أ. تخفيض حجم الإنفاق الحكومي بشقيه التجاري والاستثماري وإفصاح المجال للقطاع الخاص لكي يستثمر مدخراته.

ب. وقف التوظيف الحكومي مما يؤدي إلى تخفيض حجم الإنفاق الحكومي.

ج. تخفيض عجز الموازنة أو الميل لتشكيل احتياطات حكومية في حال توازن الميزانية.

د. خصخصة الخدمات الحكومية مما يؤدي إلى تخفيض حجم الإنفاق عليها وخاصة الصحة والتعليم والخدمات الأخرى.

هـ. تثبيت الرواتب والأجور وعدم زيادتها عند حدوث التضخم الأمر الذي يدفع إلى ترك الوظائف الحكومية والبحث عن فرض عمل أفضل.

أسهمت هذه الإجراءات في تخفيض حجم الطلب الكلي أو القضاء على فائض الطلب الموجود لدى هذه الدول مما يؤدي إلى الوقوع في شرك الركود الاقتصادي.

وبما إن الإجراءات السابقة تزيد الكلفة وترفع الأسعار عليه فإنها تخفض الطلب

وتؤدي للركود، لذلك ظهر التضخم الركودي في الدول النامية وكان من منهجية هذه

السياسات خلق قوى انكماشية تعيق نمو الاستهلاك والادخار والاستثمار وبالمقابل شجع

زيادة الأسعار فزاد معدل التضخم، وفي ضوء معدلات نمو السكان المرتفعة فإن تخفيض

حجم التوظيف قد أدى إلى زيادة البطالة بل إلى مضاعفتها نظرا للأعداد الكبيرة الوافدة إلى

سوق العمل سنويا، لذلك تعقدت المشكلة في الدول النامية، وظهرت الاعتراضات ضد

الصندوق وسياسته في هذه الدول.

إن حالة التضخم الركودي في البلاد النامية أصبحت متفاقمة ولا أحد يعرف إلى أين

تسير هذه الاقتصاديات وما هو مصير العمالة- الاستثمار- معدلات النمو؟

من ناحية أخرى نرى أن اتجاه الأجور والأسعار أخذ بالارتفاع قبل الوصول إلى

التوظيف الكامل للعمل والموارد الإنتاجية في الاقتصاديات النامية أو ما يسميها بعض

الاقتصاديين بنظم الاقتصاد المختلط والتي تؤدي بدورها إلى ظاهرة التضخم الركودي، أي

إن هناك ركوداً في النمو والتوظيف يقابله ارتفاع في الأسعار. وينشأ ذلك من عدم السيطرة على هذا النوع من التضخم باستخدام السياسات المالية والنقدية التي يترتب عليها ذلك ظهور ركود وبطالة. كما أن عدم التدخل في علاجه سيؤدي إلى استمرار هذا النوع من التضخم الذي قد يصل إلى التضخم الجامح (كنعان، 2007: 50).

أما الموقف الحالي من ظاهرة التضخم الركودي في البلدان النامية وتفسير الضغوط التضخمي الذي أصبح ملازماً لاقتصادياتها فلا ننسى بأن هذه الظاهرة تتلزم بعد حصول أزمات وكوارث وحروب، لذا نجد أن أغلب الدول النامية قد ظهر فيها هذا النوع من التضخم وتختلف تبعاً لاختلاف المشاكل الاقتصادية قوته والاجتماعية وتباين الأنظمة الاجتماعية السائدة.

وإذا كانت ظاهرة التضخم الركودي هي إحدى السمات المميزة للازمات الراهنة للاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة فإن الجدل حول تفسير هذه الظاهرة إنما يعكس إحدى الخصائص الأساسية التي تطبع الاقتصاد الرأسمالي المعاصر. فمع بدايات الصراعات الفكرية التي ظهرت نتيجة لازمات الاقتصاد الرأسمالي منذ السبعينات يمكن القول إن هذا الصراع الفكري ما هو إلا انعكاس لهذه الأزمات ومن خلال ظاهرة التضخم الركودي في البلاد الرأسمالية نجد أن الكثير من الأفكار والمفاهيم قد تغيرت على وفق المدارس والتيارات الفكرية القديمة وبرزت أفكار جديدة تهتم بتلك الظاهرة.

طروحات التضخم الركودي عند الاقتصاديين النقديين

إن المدرسة التقليدية لها صدى واسع سواء على مستوى المحافل الأكاديمية والبحثية، أو في الواقع العملي إذ وجد أن أفكارهم قد طبقت في العديد من الدول الرأسمالية الصناعية وبالذات في الولايات المتحدة، وبريطانيا، وألمانيا،... الخ (سامولين وآخرون، 1995).

وهنا يجب الإشارة إلى أن آراء هذه المدرسة قد وجدت لها تطبيقات واسعة في العديد من الدول الرأسمالية بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا واليابان، وأصبحت أهم ما تتميز به السياسات النقدية في هذه الدول خلال عقد الستينات من القرن الماضي، ونجد أن هذه المرحلة قد شهدت نمواً مزدهراً ومستقراً حيث معدلات نمو عالية، ومعدلات تضخم وبطالة منخفضة.

وفي حقبة السبعينات نجد انهيار فرضية فيليبس في العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة، إذ نجد ارتفاع في المستوى العام للأسعار في الوقت نفسه الذي حدث فيه الكساد مع ارتفاع معدلات البطالة واستمر هذه الاتجاه الطردي عاماً بعد آخر، ولم يعد للآراء التي سادت بفرضية فيليبس الوضع الذي يتعايش فيه التضخم الكبير مع البطالة المرتفعة. ولم تعد السياسات المتعلقة بالطلب الكلي الفعال قادرة على مواجهة الأزمة، وبدأ الاقتصاديون وبخاصة ممن كانوا محسوبين على الكينزية يراجعون أفكارهم وأنه حان الوقت لإفساح المجال لأفكار وسياسات اقتصادية جديدة.

ومن هنا ظهرت المدرسة النقدية أو مدرسة شيكاغو التي اعتمدت على نظرية كمية النقود الكلاسيكية مع إعطائها بعض التفسيرات الجديدة لتحليل أزمة التضخم الركودي في الدول الرأسمالية. ومن أبرز الاقتصاديين الذي ترأس هذه المدرسة هو ميلتون فريدمان، الذي

أعلن بكل صراحة اختلاف أرائه عن منطق فرضية منحى فيلبس ويبين التضخم الركودي الاختلاف بين الكينزيين والنقديين فيما يتعلق بقضية التضخم والبطالة؟ بالنسبة للكينزيين نجد أنه من الممكن للسياسة النقدية والمالية التوسعية التي ترفع من حجم الطلب الكلي الفعال، أن تؤدي إلى زيادة في حجم الإنتاج القومي مع قدر يسير من التضخم وطبقا لهذه الرؤية فإن سياسة انكماشية محافظة ليست كافية أو فعالة لإيقاف حدة التضخم وان كانت ستكون ذات فاعلية في تقليل حجم الإنتاج وفي زيادة معدلات البطالة. أما النقديون فإن رؤيتهم تختلف تماما، إذ يتصورون أن العرض الكلي غير مرن إزاء التغيرات الحاصلة في المستوى العام للأسعار، وعليه فإن أية سياسة مالية أو نقدية ذات طابع توسعي نجد أنها تسحب معها تضخما ملموسا من دون أن يكون له تأثير ملموس في زيادة حجم الناتج (العرض) الحقيقي الكلي في الاقتصاد القومي، وكذلك فإن سياسة انكماشية يكون من شأنها أن تقلل من المستوى العام للأسعار على نحو أكبر من تأثيرها في تخفيف حجم الناتج (العرض) الكلي.

نستنتج من حقيقة الخلاف بين المدرستين الكينزية والنقدية فيما يتعلق برؤية كل منهما في استخدام أساليب السياسة الاقتصادية المناسبة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي هو الآتي: لو كانت رؤية الكينزيين صحيحة معنى ذلك أن سياسة الاستقرار الاقتصادي تكون ذات فاعلية عندما توجه نحو مكافحة الركود الاقتصادي بدرجة أكبر من مكافحتها للتضخم، أما إذا كانت رؤية النقديين صحيحة فيمكن القول إن سياسة الاستقرار الاقتصادي تكون أكثر فاعلية بتوجهها لمكافحة التضخم بدرجة أكبر مما لو توجهت لمعالجة الركود الاقتصادي (سامولين وآخرون، 1995).

ولو أخذنا أفكار النقديين وأراءهم في علاج مشكلة التضخم الركودي لوجدناها تختلف مع واقع الحال في البلاد النامية فيما يخص التضخم الركودي، فالنقديون يرون أن التضخم هو ظاهرة نقدية بحتة تعبر عن التفاوت بين نمو عرض النقود ونمو الناتج الحقيقي، وهذا التفاوت يعود إلى أخطاء السلطات النقدية في تقدير كمية النقود التي تتناسب مع الاستقرار النقدي والسعري. ومن واقع هذا التفسير نجده لا يتلاءم مع واقع البلاد النامية وذلك لعدم تميزها بوجود أسواق مالية أو نقدية وان كانت موجودة فهي في طور البدء والتكوين. لذا نجد أن المفاضلة بين الطلب على النقود والسندات غير المتداولة على نحو واضح في هذه البلدان. كما يفترض النقديون وجود نظام رأسمالي على درجة عالية من التقدم الاقتصادي وبوجود سوق فاعلة فيه وجهاز كفوء للأسعار، وهذه الفروض يصعب قبولها على واقع الحال في الاقتصاديات النامية (ايدجمان، 1996).

التضخم الركودي واقتصاديات جانب العرض

إن شهرة هذه المدرسة برزت من خلال الانتقادات الشديدة الموجهة إلى كينز التي قادها النقديون وعلى رأسهم فريدمان. ويتبين ذلك من خلال عنوان مدرستهم (اقتصاديات جانب العرض)، وذلك لان الكينزية قد ركزت في تحليلها على جانب الطلب الكلي الفعال وأعطت له الأهمية في التحليل وخاصة في شروط التوازن العام وتفسر حالات التضخم والانكماش، وكذلك تجنب الأزمات الاقتصادية الدورية للرأسمالية من خلال التأثير فيه عن

طريق تدخل الدولة، مما يجعل البعض يصفون الكينزية بأنها نظرية اقتصادية الطلب الكلي.

وعلى الرغم من اتفاق آراء المدرستين بهذا الخصوص فإنهم (أنصار مدرسة اقتصاديات جانب العرض) يضيفون فكرة جديدة مفادها أن الضرائب المرتفعة يمكن أن تعد سبباً جوهرياً من أسباب التضخم، فالضرائب هي عبارة عن تكاليف من وجهة نظرهم، "وعندما ترتفع التكاليف تتناقص الأرباح، ويصاب الموردون بالشلل، ويهبط الإنتاج لكن الطلب يستمر، فترتفع الأسعار للسلع الباقية" (جيلدر، 1982: 267).

إذا يمكن القول إن أنصار هذه المدرسة يعطون الأهمية للحوافز التي تؤثر في علاج مشكلات الرأسمالية الراهنة، ومنها مشكلة التضخم الركودي، هذه الحوافز التي تؤثر في طريقة سلوك الأفراد إزاء العمل ووقت الفراغ من ناحية، وتلك التي تؤثر في توزيع دخولهم فيها بين الاستهلاك الجاري والادخار من ناحية أخرى.

لذا نجد أن أنصار هذه المدرسة قد أخذوا على النقديين أنهم قد أعطوا أهمية مبالغاً فيها للعامل النقدي في علاج أزمة التضخم الركودي وقد أهملوا الجانب الحقيقي من الاقتصاد القومي وهو جانب العرض.

وعلى الرغم من هذه الانتقادات الموجهة من أنصار المدرسة إلى النقديين، فإننا نجد أن لديهم أفكاراً مشتركة تتمثل (بالانحياز المطلق للحرية الفردية ونظام المشروعات الخاصة، والهجوم الشديد على التدخل الحكومي، والنقد اللاذع للفلسفة الكينزية)، إلا أن اختلاف وجهات النظر مابين المدرستين يتركز في مجال مكافحة التضخم الركودي.

ومهما يكن، نجد أن النقديين ما زالوا يتمسكون بفكرتهم القائلة، إن خير وسيلة لمواجهة أزمة التضخم الركودي هي زيادة الإنتاج، والعرض الحقيقي من السلع والخدمات، ولذا نجدهم من أنصار سياسات النقود الرخيصة Cheap Money Policy بدلاً من السياسات النقدية الانكماشية، إذ نجد أن الائتمان الميسر وذي الكلفة المنخفضة من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الحوافز الدافعة لزيادة الإنتاج والإنتاجية في القطاع الخاص، ومن ثم زيادة العرض، على النحو الذي يكبح من جماح التضخم.

وكذا الحال لمدى ملاءمة أفكار وآراء مدرسة اقتصاديات جانب العرض مع واقع حال البلدان النامية في تفسير مشكلة التضخم الركودي، إذ إن هذه المدرسة تأخذ التفسير النقدي المحدود. ويعطي الأهمية الكبرى للعوامل النفسية عند تفسير التقلبات التي تحدث في المستوى العام للأسعار.

التضخم الركودي والتوقعات الرشيدة

ومن رواد هذه المدرسة النمساويان (و. مورجن سثيرن وفريدريك هايك)، اللذان أشارا منذ الثلث الأول من القرن الماضي، إلى أهمية عنصر التوقعات في حركية النظام الاقتصادي ودوره في التوازن.

ومن بين الاقتصاديين الذين برزوا في كتابة القضايا المعقدة التي اجتاحت البلدان الرأسمالية المتمثلة بقضايا التضخم والركود والاستقرار النقدي، والتي ظهرت بمفهوم أو مصطلح التوقعات الرشيدة، الأميركي ج. موث عام 1961 في مجلة الايكونوميترिका التي

حاول فيها أن يفسر تحركات الأسعار من خلال التوقعات (ايدجمان، 1996). ومنذ ذلك الوقت ظهرت نماذج اقتصادية عدة عن التوازن العام تستخدم مفهوم (التوقعات الرشيدة). إن الكلام السابق حول مدرسة اقتصاديات جانب العرض ينطبق على مدرسة التوقعات الرشيدة كون أنها تشترك معها في الرأي حول تفسير مشكلة التضخم الركودي.

التضخم الركودي والمدرسة المؤسسية

يحاول أنصار هذه المدرسة الوقوف على بعض الحلول والمقترحات الاصطلاحية. واهم ما يميز هذه المدرسة، هو أنه إذا كانت الاتجاهات الرئيسة في علم الاقتصاد البرجوازي قد افترضت ثبات مؤسسات الدولة الرأسمالية واستقرارها فإن هذه المدرسة على العكس افترضت عدم ثباتها مما يعطي من خلال المفكرين لهذه المدرسة أهمية خاصة للدولة، والشركات الكبرى، والنقابات العمالية في تحليل واقع الرأسمالية الحالية ومشكلاتها.

إذ إن الاتجاهات المختلفة في علم الاقتصاد البرجوازي قد اهتمت بتحليل المتغيرات الاقتصادية المختلفة (كالادخار والاستثمار والدخل ومعدلات البطالة والتضخم، والإنتاجية والتقدم التكنولوجي... الخ) ودراسة العلاقات القائمة بينها، وذلك لبيان أثرها في النمو الاقتصادي والتوازن العام. لذا نجد أن أنصار هذه المدرسة قد انصب اهتمامهم على دراسة وتحليل المؤسسات والتنظيمات التي يتكون منها هيكل المجتمع الرأسمالي، وفي محاولة لتشخيص مشكلات الرأسمالية من خلال التركيز على سلوكيات هذه المؤسسات والتنظيمات وعلاقتها ببعضها البعض. وقد توصلوا إلى نتيجة مفادها أن الأدوات التي تعتمد عليها الدولة الآن في التأثير على النمو الاقتصادي والتوازن العام (سياسات الإنفاق العام أو السياسات المالية والنقدية...) لم تعد كافية لحل المشاكل التي تواجه الرأسمالية ومن بينها مشكلة التضخم، وإنما يجب الاعتماد على أدوات وسياسات أكثر فاعلية تبناها الدولة، وتقدم على التعاون المستمر والشامل بين الأجزاء المختلفة، وخاصة الدولة والشركات المساهمة والنقابات العمالية.

إن آراء المدرسة المؤسسية التي تأخذ بنظر الاعتبار العوامل المؤسسية ومدى تأثيرها في تفسير التضخم في البلدان الرأسمالية التي تجلت واضحة المعالم من خلال أفكار جالبريث، فالأمر واضح لايحتاج إلى الكثير من التفسير فيما يخص مدى تطابق آراء هذه المدرسة مع واقع الحال في البلدان النامية.

الأنموذج الرياضي والتجريبي في احتساب قيم التضخم الركودي لمجموعة الدول موضوع البحث

كما تقدم فإن العلاقة التي نرغب في إثباتها في بحثنا هو العلاقة بين معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من جهة وبين معامل التضخم الركودي من جهة أخرى.

وكما طرحت فرضية منحنى فيليبس فإن العلاقة هي تبادلية بين معدلات التضخم تقابلها معدلات البطالة، والعكس، وقد سادت هذه الفرضية لفترة طويلة من الزمن في التحليل الاقتصادي وبما أن لدينا قيم البطالة والتضخم في البلدان النامية فقط كما إن النظريات اللاحقة التي اعتمدت على العلاقة بين معدلات التضخم المتوقع من ناحية وبين كل من المعدل الطبيعي للبطالة (U) الذي يفترضه الاقتصاديون عند مستوى التوظيف الكامل وهو

4% بموجب هذه الفرضية الجديدة التي جاء بها الاقتصادي الكبير (ميلتون فريد مان) أن المعدل الطبيعي للبطالة الذي فرضه 4% وعلى وفق معطيات محددة مثل معدل نمو السكان وعدد آخر من شروط المتغير وبالتالي فإن المعدل 4% قد لا ينطوي على بلدان العينة

$$\frac{\Delta P}{P} = A - 4u + \left(\frac{\Delta p}{p} \right)^E \quad \text{إذ إن:}$$

$\frac{\Delta P}{P}$: معدل التضخم الفعلي.

A: الحد المطلق.

4u: المعدل الطبيعي للبطالة عند مستوى التوظيف الكامل.

$\left(\frac{\Delta p}{p} \right)^E$: معدل التضخم المتوقع.

أدت إلى تغير شكل منحنى فيليبس، من المنحنى إلى الشكل العمودي عند المعدلات الطبيعية للبطالة. وهكذا انتهت فرضية فيليبس، وأمام هذه الإشكالية علينا أن نعبر عن معامل واحد للتضخم الركودي مقابل معدل النمو الاقتصادي في الاقتصاد القومي، وهو بالتأكيد ليس مجموع معدل التضخم ومعدل البطالة وإنما يجب أن نستخرجه بطريقة رياضية. لقد تم بناء الأنموذج من خلال متغيرين رئيسيين هما التضخم والبطالة والناجم عن تزامنها في اقتصاد ما إلى ظاهرة التضخم الركودي الذي هو موضوع بحثنا وكما هو معلوم أن قياس التضخم يتم من خلال استخدام أنواع من المقاييس:

1. الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

2. الرقم القياسي لأسعار الجملة.

3. المتغير الضمني للنتائج المحلي الإجمالي.

وفي دراستنا تم استخدام بيانات الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI وذلك لشموليته في تغطية جوانب الاقتصاد كافة في مختلف القطاعات فضلاً عن أن البيانات متوفرة عنه في الإحصائيات والتقارير الدولية (ايدجمان، 1988: 363-364).

وقد تمت الاستعانة ببيانات معدلات البطالة لدول العينة من (IMF) وتم أخذ معدل النمو من بيانات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة. ونظراً لعدم توفر البيانات الكاملة عن معدلات البطالة في الدول العينة فقد تم أخذ سلاسل زمنية مختلفة عن بعضها الآخر، وكذلك تم استخدام البيانات المتعلقة بمعدلات البطالة كنسبة مئوية.

لقد بُني الأنموذج التجريبي المقترح لكل دولة من هذه الدول بالاستناد إلى البيانات المتوفرة لدينا من خلال العلاقة الرياضية الآتية:

$$X3 = X1 + X2 \dots \dots \dots (1)$$

إذ إن:

X1: التضخم بالرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI.

X2: معدل البطالة لكل دولة.

X3: قيمة التضخم الركودي لكل دولة.

وقد تم أخذ هذه العلاقة بعد إجراء اختبارات رياضية على سلسلة من العلاقات الرياضية المتمثلة بـ30 علاقة وهي: هناك منهجية علمية قياسية تحدد نوع الاختبار للدالة عوضاً عن إجراء عشرات الاختبارات التي أجراها الباحث على الدالة وتعتمد هذه المنهجية على النظرية وعلى المنهجية القياسية راجع كتاب القياسي.

1. $X3 = X1 + X2$
2. $X3 = X1.^2 + X2.^2$
3. $X3 = X1./X2$
4. $X3 = (X1.^2)/X2$
5. $X3 = (X2.^2)/X1$
6. $X3 = \exp(X1) + \exp(X2)$
7. $X3 = \exp(X1) \cdot \exp(X2)$
8. $X3 = X1 + \exp(X2)$
9. $X3 = X1 \cdot \tan(X2)$
10. $X3 = \sin(X1 \cdot X2)$
11. $X3 = \log(X1) + \log(X2)$
12. $X3 = X1 \cdot \log(X2)$
13. $X3 = \log(X1) \cdot X2$
14. $X3 = \tan(X1) \cdot \exp(X2)$
15. $X3 = X1 \cdot \cos(X2)$
16. $X3 = \sin(X1) \cdot \cos(X2)$
17. $X3 = \sec(X1 \cdot X2)$
18. $X3 = \csc(X1 + X2)$
19. $X3 = X1 \cdot \cot(X2)$
20. $X3 = X2 \cdot \cot(X1)$
21. $X3 = X1.^2 \cdot X2.^3$
22. $X3 = X2.^3 \cdot X1$
23. $X3 = \sinh(X1) + (X2)$
24. $X3 = X1 \cdot \cosh(X2)$
25. $X3 = \sinh(X1 \cdot X2)$
26. $X3 = \tanh(X1 + X2)$
27. $X3 = X1 + \sec h(X2)$
28. $X3 = \sec h(X1 \cdot X2)$
29. $X3 = \coth(X2) ./ X1$
30. $X3 = \tanh(X1./X2)$

وتم استنتاج هذه العلاقة من خلال الشكل البياني لهذه التغيرات وذلك من خلال التوصل إلى علاقة بيانية في الشكل، إذ تم رسم الشكل البياني لكل دولة بعد استخراج قيم التضخم الركودي مع المتغير المعتمد y المتمثل بمعدل النمو الاقتصادي.

ولكي نتمكن من الوصول إلى صورة واضحة من حيث العلاقة بين التضخم والبطالة ومدى تزامن هذين المتغيرين الذي يؤدي بالنهاية إلى التضخم الركودي في هذه الدول، تم أخذ أوزان لكل من المتغيرين وذلك للحصول على علاقة رياضية دقيقة بعد ذلك التوصل إلى أنموذج خطي ركب وكما يلي:

- 0.1x1+0.9x2
- 0.2x1+0.8x2
- 0.3x1+0.7x2
- 0.4x1+0.6x2

$$0.5x_1+0.5x_2$$

$$0.6x_1+0.4x_2$$

$$0.7x_1+0.3x_2$$

$$0.8x_1+0.2x_2$$

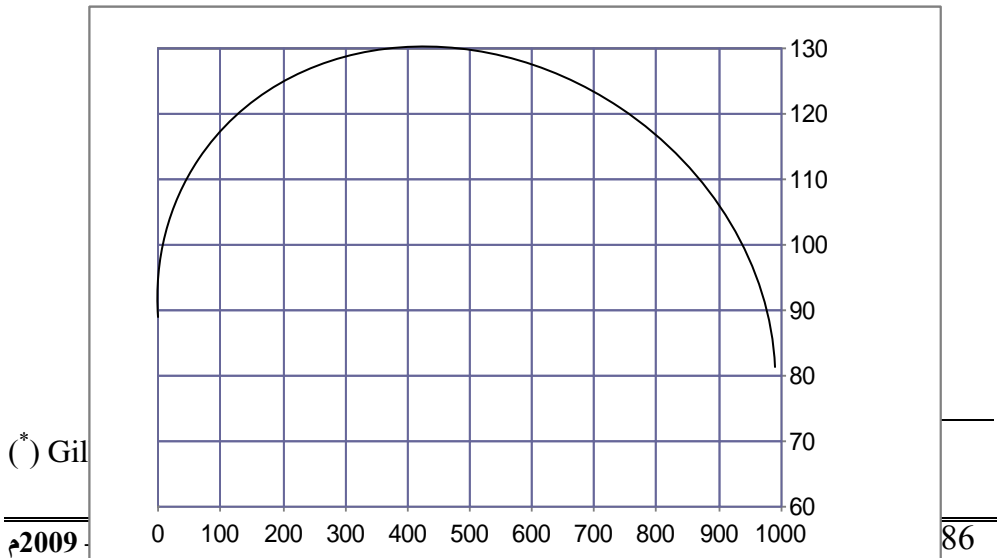
$$0.9x_1+0.1x_2$$

لقد تم أخذ عينة من الدول لقياس التضخم الركوندي فيها متمثلة بسبع دول من دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي هي: الأرجنتين، البرازيل، شيلي، فنزويلا، كوستاريكا، الأروغواي، الأكوادور.

ومن خلال أخذ كل أنموذج من هذه النماذج وتطبيقها رياضياً وبيانياً على دول العينة وجدنا أنه لا يوجد اختلاف في إمكانية أن يكون أي من هذه النماذج عبارة عن علاقة رياضية مركبة للحصول على قيم المتغير x_3 . ولكن لكي تكون الصورة واضحة المعالم في قيم x_3 ولكي يكون الشكل البياني منطقياً في تفسير ظاهرة التضخم الركوندي ويعطي صورة واضحة للعلاقة بين التضخم والبطالة تم التوصل إلى الأنموذج الخطي المركب الآتي (*):

$$X_3 = 0.9x_1 + 0.1x_2 \dots \dots \dots (2)$$

إذ إن 0.9، 0.1 عبارة عن ثوابت مفترضة في الأنموذج، وليبيان صحة وصولنا إلى هذا الأنموذج تم رسم الشكل البياني لتوضيح العلاقة بين x_3 والمتمثل بمعدل التضخم الركوندي لكل دولة و y المتمثل بمعدل النمو السنوي لكل دولة كذلك وقد تم جمع بيانات هذه الدول بشكل مصفوفات ومن خلال تطبيق هذا الأنموذج في نظام Mat lab تم الوصول إلى الشكل البياني الآتي:



(*) Gil

فمن خلال الشكل يتبين لنا على المحور الأفقي التضخم الركودي X3 والمحور العمودي معدل النمو y. ولقد تم إدخال الزمن كمتغير Times Variable وذلك لتحسين الأنموذج من الناحية القياسية حتى نتجنب تأثير مشاكل القياس المتمثلة بمشكلة الارتباط الذاتي D.W الذي يحدد إدخال الزمن كمتغير معنويته بالدرجة الأولى وليس لتحسين النموذج حصراً. ومن ثم تم إدخال المتغير العشوائي على المعادلة لكي تصبح صيغتها القياسية بالشكل الآتي:

$$Y=B0+B1x1+B2x2+ui$$

إذ إن:

Y: معدل النمو للنتائج المحلي الإجمالي مقاساً بالأسعار الثابتة (100=1995).

X1: معدل التضخم الركودي.

X2: الزمن.

UI: المتغير العشوائي.

وقبل الدخول في تحليل الشكل البياني على وفق النظرية الاقتصادية الكلية على وفق دراستنا هذه لا بد من القول إن التضخم الركودي شأنه شأن المتغيرات الاقتصادية الأخرى له أوزان يمكن من خلالها بيان حجمه ومدى تأثيره على الاقتصاد ككل وكما يأتي (*):

جدول (1)
أوزان التضخم الركودي

الحالة	المدى
منخفض جداً	100-0
منخفض	400-200
متوسط	500
عالٍ	800-600
عالٍ جداً	1000-800

(* إن معامل التضخم الركودي شأنه شأن باقي الظواهر الاقتصادية التي تم افتراض مديات تبين مدى قوة تأثيرها في الواقع الاقتصادي مثال ذلك معامل الفقر، معامل التعليم، معامل الصحة... الخ وقد تم أخذ هذه الفكرة من تقرير التنمية البشرية 2006.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أنه في بدايات ظهور التضخم الركودي في دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في السنوات التي تمت دراستنا عليها كان تأثيره منخفضاً في النمو الاقتصادي، إذ نجد أن معدلات النمو الاقتصادي بتزايد مستمر حتى وصول قيمة التضخم الركودي إلى (500) إذ بدأ معدل النمو الاقتصادي بالانخفاض سلباً بتزايد التضخم الركودي، وبالعكس فعندما يصل التضخم الركودي إلى النهاية العظمى وهي تقريباً عند النقطة (500) يبدأ معدل النمو بالانخفاض.

النتائج القياسية

1- الأرجنتين:

تشير نتائج التقدير لدالة النمو من الناتج المحلي الإجمالي للأرجنتين إلى ما يأتي:

$$Y=62.1 + 0.305x_1 + 2.41x_2$$

(13.68) (4.16) (5.78)

الجدول (2)

تقدير دالة النمو بالناتج المحلي الإجمالي للأرجنتين في المدة (1990-2001)

المتغيرات		أسماء المتغيرات			المتغيرات	
		معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي مقيماً بالأسعار الثابتة			Y	
		التضخم الركودي			X ₁	
		الزمن			X ₂	
مصفوفة الارتباط	الاختبارات	درجات الحرية	اختبار (t)	المعاملات	المقدرات	
0.720	R ² =9.2%	2	13.68	62.1	X ₁	
	R ² =94.1%	9	4.16	0.305	X ₂	
	F=88.41	11	5.78	2.41		
	DW=1.39					

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسب الإلكتروني

في هذا النموذج تشير قيمة التحديد إلى أن (95.2%) من التغيرات الحاصلة على معدل النمو بالناتج المحلي الإجمالي في بنما سببها المتغيرات المستقلة الواردة في هذا النموذج، كما أن هذا النموذج كان قد اجتاز اختبار (F) و (t) عند مستوى معنوية (0.05) ودرجات حرية (2 و 9) وهذا دليل على معنوية النموذج ككل ومعنوية المتغيرات المستقلة الواردة فيه، إلا أن اختبار (D.W) لا يؤكد أو ينفي وجود مشكلة الارتباط الذاتي في هذا النموذج، وذلك لوقوع قيمة الاختبار في المنطقة الحرجة إلا أنها أقرب للقبول منها إلى الرفض، فضلاً عن ذلك خلو هذا النموذج من مشكلة التعدد الخطي (Klein).

تكشف نتائج التقدير لهذا النموذج عن وجود علاقة طردية ذات تأثير معنوي بين التضخم الركودي ومعدل النمو بالناتج المحلي الإجمالي مقيماً بالأسعار الثابتة، وهذا يعني إن تغيراً في المتغير الأول بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى سوف يؤدي إلى تغير مقابل بمقدار (0.305) وحدة. إن الزيادات الطفيفة في معدل التضخم الركودي قد انعكست إيجابياً في تحقيق معدلات منخفضة للنمو الاقتصادي في هذه الدولة، إن هذه الدراسة تبين أن الأرجنتين كباقي أغلب بلدان أمريكا اللاتينية تمر في المرحلة الأولى من التضخم الركودي الذي يقود إلى معدلات منخفضة في النمو الاقتصادي.

إن متغير الزمن كان له تأثير إيجابي في علاقته مع معدل النمو الاقتصادي في هذه الدولة، هذا ما تبينه نتائج التقدير في هذا النموذج التي تشير إلى وجود علاقة طردية موجبة بين هذين المتغيرين، إذ إن تغيراً في الزمن بمقدار وحدة واحدة (سنة) مع ثبات العوامل الأخرى سوف يؤدي إلى تغير مقابل في معدل النمو بمقدار (2.41) وحدة.

2- البرازيل:

تظهر نتائج التقدير لأنموذج معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي للبرازيل ما يأتي:

$$Y = 73.4 + 0.0651X_1 + 1070X_2$$

(73.37) (4.35) (10.51)

الجدول (3)

تقدير دالة النمو بالناتج المحلي الإجمالي للبرازيل في المدة (1984-1999)

المتغيرات		أسماء المتغيرات			المتغيرات	
		معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي مقيماً بالأسعار الثابتة			Y	
		التضخم الركودي			X ₁	
		الزمن			X ₂	
مصفوفة الارتباط	الاختبارات	درجات الحرية	اختبار (t)	المعاملات	المقدرات	
	R ² =98.5%	2	73.37	73.4	Constant	
0.868	R ² =98.3%	13	4.35	0.0651	X ₁	
	F=423.55	15	10.51	1.70	X ₂	
	DW=1.36					

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسب الإلكتروني

إن قيمة معامل التحديد لهذا النموذج تبين أن (98.5) من التغيرات الحاصلة في معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي للبرازيل مقيماً بالأسعار الثابتة تعود إلى تأثير متغيري التضخم الركودي وعامل الزمن في هذا البلد، وإن النسبة المتبقية (1.5%) تعود إلى تأثير متغيرات أخرى لم تدخل ضمن هذا النموذج تسمى عادة بالمتغير العشوائي .

تبين قيم اختباري (F) و (t) المحتسبة معنوية النموذج ككل فضلاً عن معنوية المتغيرين المستقلين الداخليين فيه عند مستوى معنوية (0.05) ودرجات حرية (13) و (2)، أما اختبار (Klein) فإنه يؤكد أن النموذج لا يعاني من مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة. إلا أن اختبار (D.W) لا يؤكد أو ينفي وجود مشكلة الارتباط الذاتي في هذا النموذج، وذلك لوقوع قيمة الاختبار في المنطقة الحرجة إلا أنها اقرب للقبول منها إلى الرفض.

تكشف نتائج التقدير لهذا النموذج عن وجود علاقة طردية ذات تأثير معنوي بين التضخم الركودي ومعدل النمو بالناتج المحلي الإجمالي مقيماً بالأسعار الثابتة، إن هذا السلوك جاء متطابقاً مع العديد من الدراسات الاقتصادية في هذا الميدان. إذ تشير هذه العلاقة إلى أن تغيراً في متغير معدل التضخم الركودي بمقدار وحدة واحدة مع ثبات

العوامل الأخرى، سيؤدي إلى تغير مقابل في معدل النمو بالنتائج المحلي الإجمالي للبرازيل بمقدار (0.0651) وحدة.
من خلال هذه النتيجة نستنتج أن البرازيل كانت في تلك المدة تمر بالمراحل الأولى من ارتفاع المستوى العام للأسعار الذي يعكس التضخم فيها الذي يمثل احد المتغيرات الأساسية في زيادة تأثير التضخم الركودي على النمو الاقتصادي، إذ نجد أن تأثير هذا المتغير قد انعكس بصورة ايجابية على معدل النمو ولكن بمعدلات واطئة.
يلاحظ كذلك وجود علاقة طردية ذات تأثير معنوي بين متغيري الزمن ومعدل النمو بالنتائج المحلي الإجمالي في البرازيل خلال هذه المدة، وهي تعني أن تغيراً في الزمن بمقدار وحدة واحدة (سنة) مع بقاء كل العوامل الأخرى ثابتة سوف يؤدي إلى تغير مقابل في معدل النمو بمقدار (1.70) وحدة.

3- شيلي

تظهر نتائج التقدير لأنموذج معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي في شيلي ما يأتي:

$$Y = 31.0 + 0.784X_I$$

(32.75) (64044)

الجدول (4)

تقدير أنموذج معدل النمو المحلي الإجمالي في شيلي للمدة (1985 – 2002)

أسماء المتغيرات					المتغيرات
معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي مقيماً بالأسعار الثابتة					Y
التضخم الركودي					X _I
المقدرات	المعاملات	اختبار (t)	درجات الحرية	الاختبارات	
constant	31.0	32.75	1	R ² =99.7%	
X _I	0.784	0.784	16	R ² =99.6%	
			17	F=4683.51	
				DW=1.79	

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسب الإلكتروني

إن قيمة معامل التحديد لهذا الأنموذج تبين أن (99.7%) من المتغيرات الحاصلة في معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي في شيلي مقيماً بالأسعار الثابتة تعود إلى تأثير متغير معدل التضخم الركودي في هذا البلد، وأن النسبة المتبقية (0.3%) تعود إلى تأثير متغيرات أخرى لم تدخل ضمن هذا الأنموذج تسمى عادة بالمتغير العشوائي. تبين قيم اختباري (F) و (t) المحتسبة معنوياً الأنموذج ككل فضلاً عن معنوية المتغيرين المستقلين الداخليين فيه عند مستوى معنوية (0.05) ودرجات حرية (16) و (1)، أما اختبار (D.W) يؤكد عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في هذا الأنموذج، وذلك لوقوع قيمة الاختبار في منطقة القبول.

تكشف نتائج التقدير لهذا النموذج عن وجود علاقة طردية ذات تأثير معنوي بين التضخم الركودي ومعدل النمو بالنتائج المحلي الإجمالي مقيماً بالأسعار الثابتة، إن هذا السلوك جاء متطابقاً مع العديد من الدراسات الاقتصادية في هذا الميدان، إذ تشير هذه العلاقة إلى أن تغيراً في معدل التضخم الركودي بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى، سيؤدي إلى تغير مقابل في معدل النمو بالنتائج المحلي الإجمالي في شيلي بمقدار (0.784) وحدة.

من خلال هذه النتيجة نستنتج أن شيلي في تلك المدة تمر بالمراحل الأولى من ارتفاع المستوى العام للأسعار الذي يعكس التضخم فيها والذي يمثل أحد المتغيرات الأساسية في زيادة تأثير التضخم الركودي على النمو الاقتصادي، إذ نجد أن تأثير هذا المتغير قد انعكس بصورة إيجابية على معدل النمو ولكن بمعدلات واطئة. وقد استبعد متغير الزمن بسبب عدم معنويته نتيجة لفشله في اجتياز اختبار (t)، لذلك اقتصر النموذج على متغير مستقل واحد، ويظهر تأثير ذلك من خلال قيمة اختبار (F) والتي ارتفعت إلى قيمتها الحالية (4683.51) بعد أن كانت قيمتها السابقة تساوي (2273.84)، والموضحة في أدناه:

$$Y = 31.7 + 0.715X_1 + 0.468X_2$$

(23.72) (7.58) (0.73)

$$R^2 = 99.7, \quad R^{-2} = 99.6, \quad DF = 2.15, \quad F = 2273.84, \quad DW = 1.83$$

4- كوستريكا

تظهر نتائج التقدير لدالة النمو بالنتائج المحلي الإجمالي في كوستريكا أمور عدة نجملها في الآتي:

$$Y = 55.3 + 0.224X_1 + 2.17X_2$$

(3.82) (3.63) (38.36)

الجدول (5)

تقدير أنموذج معدل بالناتج المحلي الإجمالي في كوستاريكا المدة (2000-1985)

أسماء المتغيرات					المتغيرات
معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي مقيما بالأسعار الثابتة التضخم الركودي الزمن					Y X ₁ X ₂
المقدرات	المعاملات	اختبار (t)	درجات الحرية	الاختبارات	مصفوفة الارتباط
constant	55.3	38.36	2	R ² =98.9%	0.976
X ₁	0.224	3.82	13	R ² =98.7%	
X ₂	2.17	3.63	15	F=573.87	
				DW=1.31	

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسب الالكتروني

في هذا الأنموذج تشير قيمة معامل التحديد إلى أن (98.9%) من التغيرات الحاصلة في معدل النمو بالناتج المحلي الإجمالي في بنما سببها المتغيرات المستقلة الواردة في هذا الأنموذج، كما أن هذا الأنموذج كان قد اجتاز اختبار (F)، (t) عند مستوى معنوية (0.05) ودرجات حرية (13 و 2) وهذا دليل على معنوية الأنموذج ككل ومعنوية المتغيرات المستقلة الواردة فيه، إلا أن اختبار (D.W) لا يؤكد أو ينفي وجود مشكلة الارتباط الذاتي في هذا الأنموذج، وذلك لوقوع قيمة الاختبار في المنطقة الحرجة إلا أنها اقرب للقبول منها إلى الرفض، فضلا عن ذلك خلو هذا الأنموذج من مشكلة التعدد الخطي (Klein).

تكشف نتائج التقدير لهذا الأنموذج عن وجود علاقة طردية ذات تأثير معنوي بين التضخم الركودي ومعدل النمو بالناتج المحلي الإجمالي مقيما بالأسعار الثابتة. وهذا يعني أن تغيرا في المتغير الأول بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى سوف يؤدي إلى تغير مقابل في معدل النمو بمقدار (0.224) وحدة. إن متغير الزمن كان على علاقة طردية مع معدل النمو الاقتصادي في هذه الدولة، هذا ما تبينه نتائج التقدير في هذا الأنموذج، أي إن تغيرا في الزمن بمقدار وحدة واحدة (سنة) مع ثبات العوامل الأخرى سوف يؤدي إلى تغير مقابل في معدل النمو بمقدار (2.17) وحدة.

5- الإكوادور

تأثير التضخم الركودي على النمو الاقتصادي في الدول النامية

لقد تم اعتماد أنموذج الانحدار الخطي في تقدير معدل النمو في الناتج المحلي للإكوادور وكما يأتي تبعاً:

$$Y=74.6 - 0.0131X_1+2.74X_2$$

(37.16) (2.64) (8.86)

الجدول (6)

تقدير دالة النمو بالناتج المحلي الإجمالي في الإكوادور للمدة (2002-1987)

أسماء المتغيرات				المتغيرات	
معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي مقيماً بالأسعار الثابتة				Y	
التضخم الركودي				X ₁	
الزمن				X ₂	
المقدرات	المعاملات	اختبار (t)	درجات الحرية	الاختبارات	مصفوفة الارتباط
constant	74.6	37.16	2	R ² =92.0%	0.830
X ₁	-0.0131	2.64	13	R ² =90.8%	
X ₂	2.17	8.86	15	F=74.8	
				DW=1.30	

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسب الالكتروني

يتضح من نتائج التقدير لهذا الأنموذج أن (92.0%) من التغيرات الحاصلة في معدل النمو بالناتج المحلي الإجمالي في الإكوادور تعود إلى تأثير المتغيرين المستقلين الداخليين في هذا الأنموذج، وما تبقى (8%) يعود إلى تأثير المتغيرات غير الداخلة في الأنموذج التي يطلق عليها عادة بالمتغير العشوائي. في حين تشير قيمة اختبار (F) المحتسبة إلى معنوية الأنموذج عند مستوى معنوية (0.05) ودرجات حرية (13 و 2)، كذلك فإن اختبار (Klein) يشير إلى خلو الأنموذج من مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرين المستقلين المعتمدين في هذا الأنموذج.

إن قيم اختبار (t) المحتسبة تشير إلى معنوية المتغيرات المستقلة والداخلة في هذا الأنموذج عند مستوى معنوية (0.05) ودرجات حرية (13 و 2)، إلا أن اختبار (D.W) لا يؤكد أو ينفي وجود مشكلة الارتباط الذاتي في هذا الأنموذج، وذلك لوقوع قيمة الاختبار في المنطقة الحرجة إلا أنها اقرب للقبول منها إلى الرفض.

على العكس من النتائج السابقة فقد أشارت نتائج التقدير إلى وجود علاقات عكسية ذات تأثير معنوي بين متغيري معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي والتضخم الركودي في تأثير معنوي بين متغيري معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي والتضخم الركودي في الإكوادور، إلا أن اختبار (D.W) لا يؤكد أو ينفي وجود مشكلة الارتباط الذاتي في هذا النموذج، وذلك لوقوع قيمة الاختبار في المنطقة الحرجة إلا أنها أقرب إلى القبول منها إلى الرفض.

وان هذا العلاقة مختلفة عن النتائج الأخرى لدول العينة موضوع البحث، فهي تعني أن تغيراً في التضخم الركودي في بمقدار وحدة واحدة مع بقاء كل العوامل الأخرى ثابتة سوف يؤدي إلى تغير معاكس في معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي في الإكوادور بمقدار (0.0131) وحدة، لعل تسويغ ذلك يمكن في العودة إلى دراسة بيانات هذين المتغيرين، إذ نجد أنه على الرغم من أن هذين المتغيرين آخذان بالتزايد على طول المدة موضوع الدراسة باستثناء العام 1999 إذ انخفض معدل النمو على الرغم من زيادة معدلات التضخم الركودي في تلك السنة. كما أن الإكوادور بعدها دولة نفطية تمثل عائداتها النفطية الجزء الأكبر من دخلها القومي الذي يتزايد باستمرار، بذلك لا تظهر تأثيرات التضخم الركودي على معدل النمو بالناتج الإجمالي.

يلاحظ كذلك وجود علاقة طردية ذات تأثير معنوي بين متغيري الزمن ومعدل النمو بالناتج المحلي الإجمالي في الإكوادور خلال هذه المدة، وهي تعني ان تغيراً في الزمن بمقدار وحدة واحدة (سنة) مع بقاء كل العوامل الأخرى ثابتة سوف يؤدي إلى تغير مقابل في معدل النمو بمقدار (2.74) وحدة.

6- الاورغواي

تشير نتائج التقدير لأنموذج معدل النمو بالناتج المحلي الإجمالي للاورغواي إلى أمور عدة نجلها كما يأتي:

$$Y = 74.4 + 0.0722X_1 + 1.98X_2$$

(3.69) (2.08) (35.25)

الجدول (7)

تقدير دالة النمو بالناتج المحلي الإجمالي للاورغواي في المدة (1986-2002)

أسماء المتغيرات				المتغيرات
معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي مقيماً بالأسعار الثابتة				Y
التضخم الركودي				X ₁
الزمن				X ₂
مصفوفة الارتباط	الاختبارات	درجات الحرية	اختبار (t)	المعاملات

تأثير التضخم الركودي على النمو الاقتصادي في الدول النامية

constant	74.6	35.25	2	$R^2=97.6\%$	0.969
X_1	0.0722	2.08	13	$R^2=97.3\%$	
X_2	1.98	3.69	15	$F=267.5$	
				$DW=1.65$	

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسب الالكتروني.

في هذا الأنموذج تشير قيمة معامل التحديد إلى أن (97.6%) من التغيرات الحاصلة في معدل النمو بالنتائج المحلي الإجمالي في الأورغواي سببها المتغيرات المستقلة الواردة في هذا الأنموذج، كما أن هذا الأنموذج كان قد اجتاز اختبار (F)، (t) عند مستوى معنوية (0.05) ودرجات حرية (13 و 2) وهذا دليل على معنوية الانموذج ككل ومعنوية المتغيرات المستقلة الواردة فيه، في حين يشير اختبار (D.W) إلى خلو الأنموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، نظرا لوقوع القيمة المحسوبة في منطقة القبول من الاختبار، فضلا عن ذلك خلو هذا الأنموذج من مشكلة التعدد الخطي (Klein).

تكشف نتائج التقدير لهذا الأنموذج عن وجود علاقة طردية ذات تأثير معنوي بين التضخم الركودي ومعدل النمو بالنتائج المحلي الإجمالي مقيما بالأسعار الثابتة، وهذا يعني أن تغيرا في المتغير الأول بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى سوف يؤدي إلى تغير مقابل في معدل النمو بمقدار (0.0722) وحدة. إن متغير الزمن كان له تأثير ايجابي كبير على النمو الاقتصادي في هذه الدولة، وهذا يعني أن تغيرا في الزمن بمقدار وحدة واحدة (سنة) مع ثبات العوامل الأخرى سوف يؤدي إلى تغير مقابل في معدل النمو بمقدار (1.98) وحدة.

7- فنزويلا

لقد تم اعتماد أنموذج الانحدار الخطي في تقدير معدل النمو في الناتج المحلي لفنزويلا وكما يتضح في أدناه:

$$Y = 70.4 - 0.0266X_1 + 3.02X_2$$

(30.26) (2.29) (7.93)

الجدول (8)
تقدير دالة النمو بالنتائج المحلي الإجمالي في فنزويلا للمدة (1985-1999)

أسماء المتغيرات					المتغيرات
معدل النمو للنتائج المحلي الإجمالي مقيماً بالأسعار الثابتة					Y
التضخم الركودي					X_1
الزمن					X_2
المقدرات	المعاملات	اختبار (t)	درجات الحرية	الاختبارات	مصفوفة الارتباط
Constant	70.4	30.26	2	$R^2 = 91.3\%$	0.837
X1	- 0.0266	2.29	12	$R^{-2} = 89.9\%$	
X2	3.02	7.93	14	$F = 63.10$	
				$DW = 1.77$	

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسب الالكتروني

يتضح من نتائج التقرير لهذا النموذج أن (91.3%) من المتغيرات الحاصلة في معدل النمو بالنتائج المحلي الإجمالي في فنزويلا تعود إلى تأثير المتغيرين المستقلين الداخليين في هذا النموذج.

تشير قيمة اختبار (F) المحتسبة إلى معنوية النموذج عند مستوى معنوية (0.05) ودرجات حرية (12 و2)، وكذلك فإن اختبار (Klein) يشير إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرين المستقلين المعتمدين في هذا النموذج. إن قيم اختبار (t) المحتسبة تشير إلى معنوية المتغيرات المستقلة والداخلية في هذا النموذج عند مستوى معنوية (0.05) ودرجات حرية (12 و2)، كذلك تشير القيمة المحتسبة لاختبار (D.W) إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي. على العكس من النتائج السابقة فقد أشارت نتائج التقدير إلى وجود علاقة عكسية ذات تأثير معنوي بين متغيري معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي والتضخم الركودي في فنزويلا، وإن هذه العلاقة مختلفة عن النتائج الأخرى لدول العينة موضوع البحث، فهي تعني أن تغييراً في التضخم الركودي في فنزويلا بمقدار وحدة واحدة مع بقاء كل العوامل الأخرى ثابتة سيؤدي إلى تغيير معاكس في معدل النمو للنتائج المحلي في فنزويلا بمقدار (0.0266) وحدة، لعل تسويغ ذلك يكمن في العودة إلى دراسة بيانات هذين المتغيرين، إذ نجد أنه على الرغم من أنهما آخذان بالتزايد على طول المدة موضوع الدراسة إلا أن التضخم الركودي يزداد بمعدلات متناقصة، ذلك أن فنزويلا هي دولة نفطية تمثل عائداتها النفطية الجزء الأكبر من دخلها القومي الذي يتزايد باستمرار، بذلك لا تظهر تأثيرات التضخم الركودي على معدل النمو بالنتائج المحلي الإجمالي.

تأثير التضخم الركودي على النمو الاقتصادي في الدول النامية

يلاحظ كذلك وجود علاقة طردية ذات تأثير معنوي بين متغيري الزمن ومعدل النمو بالناتج المحلي الإجمالي في فنزويلا خلال هذه المدة، وهي تعني أن تغيراً في الزمن بمقدار وحدة واحدة (سنة) مع بقاء كل العوامل الأخرى ثابتة سوف يؤدي إلى تغير مقابل في معدل النمو بمقدار (3.02) وحدة.

المصادر

1. ايدجمان، مايكل (1988)، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات، ترجمة: محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية.
2. جيلدر، جورج (1982)، الأغنياء والفقراء، ترجمة: جمال الدين احمد، سجل العرب، القاهرة، مصر.
3. زكي، رمزي (1998)، الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأس مالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة.
4. زكي، رمزي (1986)، التضخم في العالم العربي، بحوث ومناقشات اجتماع خبراء، الكويت.
5. زكي، رمزي (1996)، التضخم والتكيف الهيكلي في البلدان النامية، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر.
6. صقر، احمد صقر (1976)، النظرية الاقتصادية الكلية، دار غريب للطباعة، القاهرة، مصر.
7. كنعان، علي (1997)، اقتصاديات المال والسياسات المالية والنقدية، دار الحسين، دمشق، سوريا.
8. كنعان، علي، الركوند في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية.
<http://www.mafhaum.com/syr/articles-02/kanaan.htm:10/1/2007>